

ملحق خصوصية البيانات وحماية البيانات لبرنامج HPE Partner Ready Partner

1. مقدمة

من أجل التقيّد بقوانين وأنظمة خصوصية البيانات وحماية البيانات، يجب على شركة HPE ضمان تضمين أحكام خصوصية البيانات وحماية البيانات ضمن العقود المبرمة بين شركة HPE وشركاء HPE في برنامج شريك Ready Partners والزمون، بما في ذلك توثيق آليات الحماية لحماية عمليات تبادل البيانات الشخصية التي تراقبها أو تعالجها شركة HPE و/أو برنامج شريك HPE Partner Ready و/أو الزبائن.

يتم تضمين هذا الملحق لقواعد السلوك الخاص ببرنامج HPE Partner ضمن اتفاقية شركة HPE لبرنامج شريك HPE Partner Ready ("الاتفاقية") ويحدد الالتزامات الواقعة على شركة HPE ومجموعات برنامج شريك HPE Partner Ready فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي تراقبها أو تعالجها شركة HPE و/أو برنامج HPE Partner Ready partners و/أو الزبون، ويكون للمصطلحات الواردة بالخط الكبير غير المعرفة بشكل محدد ضمن هذه الوثيقة المعنى المحدد لها في الاتفاقية.

2. التعريفات

"**المتعاقد الفرعي المعتمد**" ويعني أية متعاقد من جهة تابعة أو طرف ثالث للمعالج المعتمد أو الذي يُعتبر مصادقاً عليه وفقاً للقسم 3.26 أو مدرج في الاتفاقية.

"**القوانين المعمول بها**" وتعني القوانين المحلية وقوانين الولاية والقوانين الفدرالية المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لائحة حماية البيانات العامة (GDPR)، والأوامر التنفيذية، والقواعد، والأنظمة، والإعلانات، والمدونات، والأوامر، والمراسيم الصادرة عن جميع الحكومات أو الوكالات التابعة للاختصاصات القضائية المحلية أو الأجنبية (بما في ذلك قوانين الخصوصية) والتي يتم فيها أداء الخدمات أو التي يتم أداء الخدمات لها بموجب الاتفاقية.

"**البلد الثالث المعتمد**" ويعني أي بلد من بلدان المنطقة الأوروبية الاقتصادية أو أي بلد ثالث يتم المصادقة عليه من قبل المفوضية الأوروبية من حين إلى آخر على أنه يقدم حماية كافية للبيانات الشخصية بموجب المادة 45(3) من لائحة حماية البيانات العامة أو الفقرة المرافقة لها في قوانين الخصوصية التابعة للمملكة المتحدة وسويسرا وأيسلندا والنرويج ولينشتينشتاين.

"**الجهة المعيّنة**" وتعني شركة HPE أو شريك برنامج HPE Partner Ready التي تعين الجهة الأخرى كمعالج للبيانات بموجب القسم 3.1.

"**المراقب**" ويعني الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو السلطة العامة أو الوكالة أو هيئة أخرى والتي تحدد بمفردها أو بالاشتراك مع الآخرين أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية؛ حيث يتم تحديد أغراض ووسائل مثل هذه المعالجة من خلال قانون الخصوصية المعمول به، أو المعايير المحددة لترشيحه من قبل قانون الخصوصية المعمول به.

"**للعقد النموذجي الأوروبي الخاص بالمراقب إلى المراقب**" ويعني فقرات العقد النموذجي الخاص بنقل البيانات الشخصية للمراقبين المقيمين في دول ثالثة بموجب التوجيه رقم 95/46/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس، بالشكل المحدد في الملحق 2، أو أية فقرات بديلة لعمليات النقل إلى المعالجين المعترف بهم من قبل المفوضية الأوروبية أو هيئة مختصة أخرى.

"**للعقد النموذجي الأوروبي الخاص بالمراقب إلى المعالج**" ويعني فقرات العقد النموذجي الخاص بنقل البيانات الشخصية للمعالجين المقيمين في دول ثالثة بموجب التوجيه رقم 95/46/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس (الذي تم تبليغه بموجب الوثيقة "ج" (2010) 593)، بالشكل المحدد في الملحق 1، أو أية فقرات بديلة لعمليات النقل إلى المعالجين المعترف بهم من قبل المفوضية الأوروبية أو هيئة مختصة أخرى.



Hewlett Packard Enterprise

"معالج البيانات" ويعني أية شخص طبيعي أو اعتباري، أو سلطة عامة، أو وكالة، أو أي هيئة أخرى تقوم بمعالجة البيانات الشخصية بالنيابة عن أحد مراقبي البيانات أو كمعالج فرعي حسب تعليمي أحد المعالجين الذي يتصرف بالنيابة عن أحد مراقبي البيانات.

"صاحب البيانات" ويعني أي شخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد. الشخص الطبيعي الذي يمكن تحديده هو الشخص الذي يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل خاص بالإشارة إلى رقم التعريف أو إلى واحد أو أكثر من العوامل المحددة للهوية الفيزيائية أو الفيسيولوجية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لهذا الشخص الطبيعي.

"البيانات الشخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية" وتعني البيانات الشخصية التي تنشأ من أي دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو المملكة المتحدة، أو سويسرا.

"اللائحة العامة لحماية البيانات" وتعني لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 679/2016 الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس 27 أبريل 2016 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وبشأن حرية حركة هذه البيانات.

"البيانات الشخصية" وتعني أية معلومات تتعلق بصاحب بيانات محدد أو قابل للتحديد (أو كما يتم تحديده خلاف ذلك من خلال قانون الخصوصية)، بما في ذلك البيانات الشخصية الحساسة.

"قانون الخصوصية" ويعني كافة القوانين واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية والخصوصية التي قد تكون موجودة في الاختصاصات القضائية ذات الصلة.

"سلطة الخصوصية" وتعني السلطة الإشرافية ذات العلاقة التي تتولى مسؤولية مسائل خصوصية أو حماية البيانات في أي اختصاص قضائي.

"يعالج"، أو "المعالجة" أو "التي تم معالجتها" تعني أية عملية أو مجموعة عمليات تتم على أو باستخدام البيانات الشخصية سواء بوسائل أوتوماتيكية أو بدونها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى، وجمع، وتسجيل، وتنظيم، والإبقاء على، أو تصنيف، وتعديل أو تغيير، أو استعادة، والرجوع إلى، واستخدام، والإفصاح عن، وإتاحة، ومواءمة، وتجميع، وحظر، ومسح، وإتلاف البيانات الشخصية) وأية تعريفات مرادفة لها في قانون الخصوصية في حدود ما تتجاوز فيه هذه التعريفات هذا التعريف.

"المعالج" كما هو معرف في القسم 3.

"الحادث الأمني" ويعني أي خرق أمني يؤدي إلى تلف أو فقدان أو تغيير أو إفصاح غير مخول به أو وصول عرضي أو غير مشروع للبيانات الشخصية.

"البيانات الشخصية الحساسة" وتعني أية معلومات تتعلق بأصل أو عرقية أي شخص، أو آرائه السياسية، أو معتقداته الدينية أو الفلسفية، أو عضويته النقابية، أو حياته الصحية أو الجنسية، أو بياناته البيومترية أو الجغرافية أو تتعلق بأي شيء خلاف ذلك يرد في قانون الخصوصية.

"الخدمات" وتعني الخدمات التي تقدمها شركة HPE أو شريك برنامج HPE Partner Ready للأخر بموجب الاتفاقية.

3. التزامات معالجة البيانات

يمكن لشركة HPE أن تكون معالج بيانات لأي شريك في برنامج HPE Partner Ready حيث يتعاقد شريك برنامج HPE Partner Ready مع أي زبون لأي خدمات ذات علامة تجارية في برنامج HPE Partner Ready تشمل المنتجات أو الخدمات التي توفرها شركة HPE لشريك برنامج HPE Partner Ready.



Hewlett Packard Enterprise

ويمكن لأي شريك في برنامج HPE Partner Ready أن يكون معالج بيانات لشركة HPE حيث تتعاقد شركة HPE مع أحد زبائن خدمات ذات علامة تجارية تحمل اسم HPE وتشمل المنتجات أو الخدمات التي يقدمها شريك برنامج HPE Partner Ready لشركة HPE.

تنطبق الأحكام التالية في الحالات التي تقوم فيها شركة HPE أو أحد شركاء برنامج HPE Partner Ready بتوفير منتجات و/أو خدمات للأخر (أو زبائنه) وبقيامها بذلك تقوم بمعالجة بيانات شخصية بالنيابة عن الأخر ("الجهة المعيّنة") كمعالج بيانات ("المعالج") بحيث تكون الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها أو زبائنها هي مراقب البيانات والتي يمكن أن تقدمها أو توفرها بأي شكل أخر الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها أو زبائنها للمعالج لمعالجتها نيابة عنها فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات.

3.1 إلى الحدّ الذي تقوم به شركة HPE أو أي شريك في برنامج HPE Partner Ready بمعالجة البيانات نيابة عن الأخر بموجب هذه الاتفاقية، فإنه يتم تعيين هذا الطرف بموجب هذه الوثيقة من قبل الجهة المعيّنة كمعالج للبيانات فيما يتعلق بكافة البيانات الشخصية المعالجة من قبلها من أجل توفير المنتجات أو الخدمات. ويجب على المعالج معالجة أنواع وفئات البيانات الشخصية على النحو المبين في الملحق 1 للعقد النموذجي الأوروبي الخاص بالمراقب إلى المعالج على النحو المطلوب لتنفيذ الاتفاقية إلا إذا وافقت الجهة المعيّنة على خلاف ذلك في تعليمات موثقة لاحقة أو ببيان العمل.

3.2 يجب على المعالج معالجة البيانات الشخصية فقط إلى الحدّ وعلى النحو الضروري لتوفير الخدمات أو المنتجات للجهة المعيّنة (أو زبائنها) ووفقاً للتعليمات الموثقة الصادرة عن الجهة المعيّنة (والتي يمكن أن تكون محددة أو عامة بطبيعتها على النحو المبين في هذه الاتفاقية أو إبلاغها خلاف ذلك للمعالج بموجب هذه الاتفاقية)، ويجب عليه ألا يقوم بمعالجة البيانات الشخصية لأي غرض أخر. ويجب على المعالج اتخاذ الخطوات الملائمة لضمان قيام الأشخاص الذين يتصرفون بموجب صلاحيتها بمعالجة البيانات الشخصية فقط وفقاً لهذه التعليمات.

3.3 يجب على المعالج إبلاغ الجهة المعيّنة بشكل فوري وخطياً، إلا إذا كان يُحظر عليه القيام بذلك بموجب القانون المعمول به، في حالة:

3.3.1 أنه يعتقد بأن أي تعليمات من قبل الجهة المعيّنة تنتهك قانون الخصوصية (دون الحاجة إلى إجراء تحليل قانوني شامل)؛ أو

3.3.2 أنه غير قادر على التقيد بتعليمات الجهة المعيّنة لأي سبب من الأسباب؛ أو

3.3.3 أنه غير قادر على التقيد بتعليمات الجهة المعيّنة أو بنود الاتفاقية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية بسبب تشريع ينطبق عليها أو ناشئ نتيجة أي تغيير في ذلك التشريع أو إدخال تشريع جديد.

3.4 يقرّ المعالج بأنه لا يتمتع بأي حق أو صفة أو منفعة في البيانات الشخصية (بما في حقوق الملكية الفكرية أو معلومات الملكية)، وأنه لا يجوز له بيع أو تأجير البيانات الشخصية لأي أحد.

3.5 يجب على المعالج أن يتقيد في جميع الأوقات بالتزاماته المنصوص عليها في قانون الخصوصية المعمول به والتي يكون بموجبها مزوداً لإحدى الخدمات ومعالج بيانات للبيانات الشخصية الخاصة بالجهة المعيّنة أو التي تنطبق خلافاً لذلك على أمن معلوماتها، والتزامات الخصوصية وحماية البيانات فيما يتعلق بالخدمات أو المنتجات.

3.6 يجب على المعالج عدم الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية وهو يعلم بذلك على أي نحو يتسبب في أن تخرق الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها أو الزبائن لأي من المتطلبات التي ينصّ عليها قانون الخصوصية المعمول به.

3.7 يجب على المعالج التعاون مع الجهة المعيّنة وتقديم المساعدة التي تراها ضرورية لضمان معالجة البيانات الشخصية بما يتوافق مع قنون الخصوصية المنطبق على الجهة المعيّنة، والجهات التابعة لها والزبائن، بما في ذلك على النحو المحدد في القسمين 3.10 و 3.17.



- 3.8 يجب تقديم أي طلب للتعاون أو المساعدة من قبل الجهة المعيّنة بموجب القسم 3.7 بشكل خطي وأن يحدد متطلبات الجهة المعيّنة والتعليمات ذات العلاقة، ويجب على المعالج إنجاز هذا الطلب في حدود ما هو ممكن ومعقول وضمن فترة زمنية معقولة. وفي حدود ما يتوافق مع هذا القسم 3.8، وما يشكل تغييراً في نطاق الخدمات، يجب على الأطراف، التي تتصرف بشكل معقول، التوافق على تعديلات ملائمة في الاتفاقية ودفع أية تكاليف معقولة وجوهرية مرتبطة بذلك للمعالج.
- 3.9 يجب على المعالج تطبيق التدابير المادية والفنية والتنظيمية الملائمة لضمان حماية البيانات الشخصية من أي تلف عرضي أو غير مشروع أو أي فقدان أو فقدان عرضي، أو أي تغيير، أو أي إفصاح أو وصول غير مصرح به، وعلى وجه الخصوص في الحالات التي تنطوي فيها عملية المعالجة على نقل البيانات عبر شبكة ما، وكذلك حمايتها من جميع أشكال المعالجة غير المشروعة الأخرى. ويجب أن تضمن التدابير الفنية والتنظيمية توفير مستوى من الأمن بما يتلاءم مع الخطر، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور وتكاليف عمليتي التنفيذ، وطبيعة ونطاق، وسياق وغرض المعالجة ومخاطر احتمالية التغيير وأثره على حقوق وحرية الأفراد، ويجب أن تشمل هذه التدابير، بما هو ملائم، (أ) التسمية المستعارة وتشفير البيانات الشخصية، و(ب) القدرة على ضما السرية المتواصلة، والنزاهة، وتوافر وصمود نُظم وخدمات المعالجة، و(ج) القدرة على استعادة توافر والوصول إلى البيانات الشخصية في الوقت المناسب في حالة وقوع حادث مادي أو فني؛ و(د) وجود عملية للاختبار الدوري، وتقييم مدى فعالية التدابير الفنية والتنظيمية لضمان أمن عملية المعالجة.
- 3.10 يجب على المعالج توفير المساعدة المعقولة للجهة المعيّنة، على النحو المطلوب، لضمان تمكن الجهة المعيّنة من التقيد بالتزاماتها فيما يتعلق بالأمن، والإبلاغ عن خرق البيانات، وإجراء تقييمات أثر الخصوصية، والتشاورات الممكنة مع سلطات الخصوصية بموجب قانون الخصوصية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عملية المعالجة والمعلومات المتاحة للمعالج.
- 3.11 يجب على المعالج ضمان أن يخضع الأشخاص الذين يعملون ضمن منظّمته المخولون للوصول إلى البيانات الشخصية ومعالجتها للالتزام القانوني أو تعاقدية فيما يتعلق بالبيانات الشخصية.
- 3.12 في حالة واجه المعالج أو اشتبه بشكل معقول بوجود حادثة أمنية تؤثر على البيانات الشخصية، فيجب عليه دون أي تأخير غير مبرر إبلاغ الجهة المعيّنة بالحادثة الأمنية. وسوف يقوم المعالج بتزويد الجهة المعيّنة بتحديثات حول وضع الحادثة الأمنية إلا أن يتم معالجة المسألة. وسوف تشمل التقارير، على سبيل المثال دون حصر، وصفاً للحادثة الأمنية، والإجراءات المتخذة وخطط العلاج.
- 3.13 بما يتناسب مع التصرفات أو السهوات التي قام بها المعالج والتي أدت إلى الحادثة الأمنية، يوافق المعالج على دفع تكاليف معقولة عن: (1) الإشعار القانوني المطلوب إلى الأفراد المتأثرين بالحادثة الأمنية؛ (2) خدمة مراقبة الائتمان لمدة اثني عشر شهراً، فيما عدا في حدود ما يحدده القانون المعمول به لفترة أطول لخدمات مراقبة الائتمان هذه، وفي هذه الحالة تنطبق عندها هذه الفترة الزمنية الأطول.
- 3.14 يجب على المعالج بناءً على طلب ونفقة الجهة المعيّنة:
- 3.14.1 توفير المساعدة المعقولة للجهة المعيّنة في إبلاغ سلطة الخصوصية عن أي حادث أمني بموجب قوانين الخصوصية المنطبقة على الجهة المعيّنة؛ و
- 3.14.2 توفير المساعدة المعقولة للجهة المعيّنة في تعميم أي حادث أمني على أصحاب البيانات في الحالات التي من المحتمل أن ينتج عنها خرق للبيانات يشكل خطراً كبيراً على حقوق وحرية الأفراد.
- 3.15 على المعالج في غضون 5 أيام عمل من تاريخ الاستلام، توجيه إلى الجهة المعيّنة أي طلب أو شكوى أو إشعار أو مراسلة أخرى من أي صاحب بيانات أو سلطة خصوصية تتعلق بالبيانات الشخصية ("المراسلة") وأنه لن يردّ على أية مراسلة إلا إذا تم الاتفاق على ذلك مع الجهة المعيّنة. ويجب استخدام عنوان البريد الإلكتروني التالي للتواصل مع شركة HPE: hpeprivacy@hpe.com. ويجب على المعالج التعاون بالكامل مع الجهة المعيّنة فيما يتعلق بأية مراسلة ويجب عليه تزويد الجهة المعيّنة بشكل فوري بأية معلومات تقتضيها بشكل معقول للردّ على المراسلة. وإلى الحدّ الذي يتعذر فيه على الجهة المعيّنة الوصول إلى المعلومات الشخصية التي يقوم المعالج نفسه بمعالجتها، يجب على المعالج تزويد الجهة المعيّنة



Hewlett Packard Enterprise

بشكل فوري باية بيانات شخصية بحوزته بالشكل الذي تطلبه الجهة المعيّنة بشكل معقول وعلى النحو الذي قد تقتضيه الجهة المعيّنة بشكل معقول، بما في ذلك للردّ على أية مراسلة.

3.16 مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المعالجة، يجب على المعالج مساعدة الجهة المعيّنة في التدابير الفنية والتنظيمية الملائمة للوفاء بالتزامات الجهة المعيّنة والجهات التابعة لها أو زبائنها التي يقتضيها قانون الخصوصية للردّ على الطلبات الواردة من أصحاب البيانات لممارسة حقوقهم في المعلومات والوصول والتقييد والمسح وقابلية النقل والاعتراض فيما يتعلق بالبيانات الشخصية التي يقوم المعالج بمعالجتها.

3.17 إلى الحدّ الذي يتعذر فيه على الجهة المعيّنة الوصول إلى البيانات الشخصية نفسها، يجب على المعالج بناءً على طلب خطي من الجهة المعيّنة أن (1) يقوم بتحديث أو تصحيح أو حذف البيانات الشخصية؛ و/أو تزويد الجهة المعيّنة بنسخ عن البيانات الشخصية.

3.18 يجب على المعالج معالجة البيانات الشخصية طوال مدة الاتفاقية إلا إذا تم الاتفاق على غير ذلك مع الجهة المعيّنة. وعند إنهاء الاتفاقية، يجب على المعالج، حسب اختيار الجهة المعيّنة، إعادة أو حذف البيانات الشخصية ويجب ألا يحتفظ المعالج بنسخ عن البيانات الشخصية إلا إذا تم الاتفاق على غير ذلك مع الجهة المعيّنة أو حيثما يقتضي القانون المعمول به القيام بذلك، وفي هذه الحالة يجب على الجهة المعيّنة التوقف عن المعالجة النشطة للبيانات والمحافظة على أمن وسريّة البيانات.

3.19 إذا قام المعالج أو الجهات التابعة له، وفي حدود ذلك، بمعالجة بيانات شخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية في بلد ليس بلداً ثالثاً معتمداً ومن أجل ضمان أن تكون عملية معالجة بيانات المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تقوم بها الجهة المعيّنة متوافقة مع القواعد التجارية الملزمة للجهة المعيّنة، يجب أن تضمن عقود الاتحاد الأوروبي النموذجية التي يتم إبرامها مع الزبائن، أو قانون الخصوصية المعمول به، وعقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج والذي يتم تضمينه بموجب هذه الوثيقة ضمن هذا الاتفاقية، وكذلك المعالج، أن تتقيّد الجهات التابعة له بالتزامات جهة استيراد البيانات (على النحو المبين في عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج) بصفته أو بصفتهم معالج بيانات تابع للجهة المعيّنة أو جهة تابعة للجهة المعيّنة. وفي حدود ما يكون هناك تعارض بين بنود هذه الاتفاقية وعقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج، فإنه يُعتمد ببند عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج.

3.20 يقرّ المعالج بأن الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها يحق لها التصرف بصفقتها (1) مراقب بيانات أو (2) كمعالج لأحد الزبائن فيما يتعلق بالبيانات الشخصية المنقولة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأن هذا لا يخلّ بتطبيق بنود عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي لنقل ومعالجة تلك البيانات الشخصية من قبل الجهات المعيّنة أو الجهات التابعة لها كجهة استيراد بيانات بصفقتها معالج بيانات تابع للجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها. وعند تفسير عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي فإنه يتم تفسير البند "الدولة العضو التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات" ليعني (كما هو ملائم) سويسرا أو الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات (كما هي معرفة في عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج). وبوافق الطرفين على أنه سيتم التعامل مع أية خسائر يتكبدها أي من الطرفين بموجب عقد الاتحاد الأوروبي الخاص بالمراقب إلى المعالج كما لو أنها خسائر تكبدها شركة HPE أو شريك برنامج HPE Partner Ready على التوالي ويجب استعادتها من قبل شركة HPE أو شريك برنامج HPE Partner Ready مع خضوع ذلك لأية محدوديات على مسؤولية الطرف في الاتفاقية. ولا شيء في هذا القسم 3.20 من شأنه أن يحدّ من مسؤولية أي من الطرفين فيما يتعلق بأية مطالبة من جانب صاحب البيانات بموجب عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج.

3.21 بناءً على طلب الجهة المعيّنة، يجب على المعالج، أو أن يجعل المعالج التابع له أن يقوم بما يلي:

3.21.1 تنفيذ عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج مباشرة مع الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة

لها، حيثما ترى ذلك ضرورياً من أجل التقيّد بالقواعد التجارية الإلزامية أو قانون الخصوصية المعمول به؛

3.21.2 تنفيذ اتفاقية نقل آجلة استناداً إلى عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج مع الجهة المعيّنة

أو الجهات التابعة لها حيثما ترى ذلك ضرورياً من أجل التقيّد بالقسم II من عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي

الخاص بالمراقب إلى المعالج مع أحد الزبائن من قبل الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها.



Hewlett Packard Enterprise

3.22 تتحمل الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها المسؤولية عن أي تنبيهات أو مصادقات مطلوبة من سلطة الخصوصية فيما يتعلق باعتمادها على عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج. ويجب على المعالج تزويد الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها بالمساعدة المعقولة فيما يتعلق بأية مصادقات تنظيمية أو تنبيهات من هذا القبيل.

3.23 يجوز للجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها الإفصاح لأي سلطة خصوصية عن هذا الملحق وأية أقسام خصوصية وأمن أخرى من الاتفاقية وأية اتفاقية نقل بيانات، كلما دعت الضرورة فيما يتعلق بأي تنبيه أو مصادقة نظامية.

3.24 في حالة كان هناك ضرورة لاتخاذ أية خطوات إضافية لضمان قانونية عمليات نقل البيانات الشخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية – على سبيل المثال، تنفيذ عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج، للأخذ بعين الاعتبار توقف المملكة المتحدة عن كونها عضواً في الاتحاد الأوروبي، بسبب أي إبطال لعقد الاتحاد الأوروبي النموذجي أو أية تغييرات فيه، بسبب ضرورة قيام الجهة المعيّنة أو الجهات التابعة لها بإجراء تقييم إضافي لمدى كفاية الحماية في أي بلد ثالث وتحديد التدابير التكميلية اللازمة لضمان توفر الحماية الكافية للبيانات الشخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو بسبب أنه أصبح من الضروري أن تعتمد الجهة المعيّنة أو المعالج على وسائل حماية ملائمة أخرى لنقل البيانات الشخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفقاً للمادة رقم 46 من اللائحة العامة لحماية البيانات أو متطلبات نقل البيانات بموجب قوانين الخصوصية الأخرى – يوافق المعالج على اتخاذ هذه الخطوات الإضافية على النحو الذي تقتضيه الجهة المعيّنة في هذا الصدد.

3.25 يجوز للمعالج فقط الإفصاح عن (بما في ذلك السماح بالوصول إلى) البيانات الشخصية لأية جهة تابعة أو معالج فرعي من طرف ثالث بعد أن يكون قد (1) أبلغ الجهة المعيّنة بذلك وحصل على تحويل الجهة المعيّنة المحدد أو العام واستلام طلب ملزم قانوناً للإفصاح عن أية بيانات من قبل أية هيئة إنفاذ قانوني أو جهة أمنية في الدولة، سيقوم المعالج بإبلاغ الجهة المعيّنة مسبقاً بهذه الإفصاحات والعمل مع الجهة المعيّنة لضمان حدوث الإفصاحات بما يتماشى مع قانون الخصوصية. وحيثما يحظر القانون المعمول به على المعالج إبلاغ الجهة المعيّنة عن طلب إفصاح عن البيانات كهذا، سيبدل المعالج الجهود التجارية المعقولة للحصول على حق للتنازل عن مثل هذا الحظر وأن يكون في وضع يتيح له تزويد الجهة المعيّنة و/أو الزبون بأكبر قدر ممكن من المعلومات. وإذا تعذر على المعالج، على الرغم من بذله للجهود التجارية المعقولة، الإفصاح عن الطلب، فإنه سيضمن أن تكون أية إفصاحات عن البيانات استجابة لطلب ملزم قانوناً بذلك من قبل أية هيئة إنفاذ قانوني أو جهة أمنية في الدولة وأن تتم وفقاً لقانون الخصوصية. يمكن الاطلاع على المعالجين الإضافيين المنطوقين على خدمات ومواقع شركة HPE للمعالجة على الموقع: www.hpe.com/info/customer-privacy.html ويعتبروا مصادق عليهم من قبل شريك برنامج HPE Partner Ready. وسوف يشترك شريك برنامج HPE Ready Partner في أداة الإبلاغ الخاصة بشركة HPE على الموقع المذكور أعلاه، وفي حالة حدوث تغييرات في المعالجين الفرعيين المعتمدين، سوف تقوم شركة HPE بإبلاغ شريك برنامج HPE Ready Partner من خلال أداة اشترك الإشعارات.

3.26 لدى الجهة المعيّنة 10 أيام عمل من تاريخ استلام أي إشعار إفصاح بموجب القسم 3.25 لإجراء تقييم للإفصاح. وإذا لم تعترض الجهة المعيّنة على الإفصاح خلال هذه الفترة الزمنية، فإنها تُعتبر أنها وافقت عليه ويتأهل المتعهد الفرعي التابع لها أو التابع لطرف ثالث للقيام بإفصاحات عن البيانات الشخصية لأية جهة تابعة للمعالج أو أي متعهد فرعي تابع لطرف ثالث، ويلتزم الطرفان بالتعاون للوصول إلى حل مقبول بشكل تبادلي.

3.27 يجوز للمعالج الإفصاح عن البيانات الشخصية لأي متعاقد فرعي مصادق عليه فقط بعد أن:

3.27.1 يتم تزويد الجهة المعيّنة بتفاصيل كل بلد من المفترض أن يتم معالجة البيانات الشخصية فيه من قبل المتعاقد الفرعي المعتمد؛

3.27.2 يكون قد وقع عقداً سارياً ونافاذاً خطياً مع المتعاقد الفرعي (والذي قد يشمل اتفاقية داخل الشركة في حالة الجهات التابعة للمعالج) بحيث يحتوي على أحكام خصوصية وأمن شبيهة إلى حد كبير بأحكام الخصوصية والأمن الواردة في هذا الملحق؛

3.27.3 يكون قد طُبّق تدابير ملائمة لضمان أن تتم عمليات النقل الدولية للبيانات الشخصية بما يتوافق مع قانون الخصوصية.

3.28 يتحمل المعالج المسؤولية عن تصرفات وسهوات المتعاقدين الفرعيين الذين تشركهم لتوفير الخدمات للجهة المعيّنة ويبقى مسؤولاً بالكامل عن تصرفات وسهوات المتعاقدين الفرعيين التي تؤدي إلى أي خرق لهذه الاتفاقية كما لو أنها كانت تصرفاتها وسهواته هي.

3.29 يجب على المعالج أن يتيح للجهة المعيّنة كافة المعلومات الضرورية لتوضيح التقيّد بالقسم 3. ويمكن للجهة المعيّنة تدقيق مدى تقيّد المعالج بهذا الملحق وفقاً لأحكام التدقيق الواردة في الاتفاقية.

4. الإفصاحات عن البيانات الشخصية

4.1 يجب على كل من المعالج والجهة المعيّنة الإفصاح لبعضهم البعض عن معلومات الاتصال المتعلقة بممثلي كل منهما (بما في ذلك عبر استخدام منصة برنامج HPE Partner Ready ("بيانات الاتصال التجاري") والتي يجب استخدامها لـ (1) استفسارات الفواتير وغيرها من الاستفسارات التجارية)، و (2) المعلومات المتعلقة باستخدام الخدمات، و (3) العقود وإدارة العمليات ذات العلاقة. كما يجب على HPE استخدام بيانات الاتصال التجاري لإرسال مراسلات البريد الإلكتروني إلى ممثلي الشريك. وتقتصر هذه المراسلات على:

- 4.1.1 رسائل ذات طبيعة تشغيلية وإدارية تتعلق بفضاء قناة HPE، أو رسائل حول حالة واستخدام منصة برنامج HPE Partner Ready
- 4.1.2 مراسلات (نشرات إخبارية) توعية تجارية دورية (أسبوعية أو شهرية) تكون ذات صلة بشركاء شركة HPE.
- 4.1.3 مراسلات اقتضائية تتعلق بمبيعات محددة لشركة HPE وعمليات تسويق أو حملات قد تعود بالفائدة على زبون الشريك؛
- 4.1.4 شهادات ومراسلات تعلم تؤثر على وضع شريك ممثل ما في برنامج HPE Partner Ready؛ أو
- 4.1.5 دعوات للاستجابة للمسوح المتعلقة ببرنامج HPE Partner Ready.

يجب على كل طرف التقيّد بكافة القوانين المعمول بها وسياسات الخصوصية الخاصة بها فيما يتعلق بمعالجة بيانات الاتصال التجاري واستخدام بيانات الاتصال التجاري فقط للأغراض المحددة في القسم 4.1.

4.2 حيثما يتوافق ذلك مع القانون المعمول به، يجوز لشركة HPE وشريك برنامج HPE Partner Ready الإفصاح لبعضهما البعض عن البيانات الشخصية المتعلقة بزبائن كل منهما لاستخدامهم من قبل الطرف المتلقي لها لأغراض:

- 4.2.1.1 إرسال مراسلات تتعلق بالمنتج أو الخدمة إلى الزبائن؛
- 4.2.1.2 تسجيل الزبائن لدعمهم فيما يتعلق بالخدمات أو المنتجات؛
- 4.2.1.3 التواصل مع أحد الزبائن حول تجديدات العقود؛
- 4.2.1.4 تأكيد ما إذا كان تنفيذ أنشطة التسويق من قبل أو بالنيابة عن الآخر قد أدى إلى ظهور جيل ريادي لأغراض المبيعات وأنشطة إدارة الجيل الريادي ذات العلاقة.
- 4.2.1.5 إثبات تنفيذ متطلبات برنامج HPE Partner Ready أو التوافق مع الأنشطة الخاصة بدفعات مزايا HPE؛ أو
- 4.2.1.6 التواصل بغرض المتابعة مع الزبائن المحددين من قبل شركة HPE أو شريك برنامج HPE Partner Ready كفرص مبيعات ("الأغراض").

4.3 يقرّ ويوافق الطرفان على أنه سيقوم كل منهما بمعالجة هذه البيانات الشخصية بوصفهما مراقبين وأنه يجب عليهما طوال الوقت التقيّد بالالتزامات المنوطة بكل منهما بموجب قانون الخصوصية المعمول به ووفقاً لسياسات الخصوصية الخاصة بهما.

4.4 دون الإخلال بدور شريك برنامج HPE Partner Ready كمرقب في هذا السياق، يُحظر على شريك برنامج HPE Partner Ready الإبقاء على أو استخدام أو الإفصاح عن (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر) تبادلها مقابل قيمة مادية أو مقابل ذي قيمة آخر) لأغراض أخرى غير الأغراض المحددة، إلا إذا وإلى أن يتأكد أن عملية المعالجة لغرض آخر تستند



Hewlett Packard Enterprise

إلى أساس قانوني ملائم ويوافق الطرفان خطياً على أي غرض إضافي (أغراض إضافية). ويشه شريك برنامج HPE Partner Ready أنه يفهم القيود الواردة في هذا القسم 4.4 وأنه سوف يتقيد بها.

4.5 إذا اقتضى، وفي حدود اقتضاء، الإفصاح عن البيانات الشخصية من قبل طرف إلى الآخر للأغراض المحددة نقل البيانات الشخصية إلى بلد ليس بلد ثالث معتمد، يتم دمج عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المراقب ضمن هذه الاتفاقية وعلى كل طرف أن يضمن تقيد الجهات التابعة له (كما يقتضي الحال) بالتزامات أية جهة تصدير بيانات أو جهة استيراد بيانات (على النحو المحدد في عقد الاتحاد الأوروبي الخاص بالمراقب إلى المراقب). وفي حدود ما يكون هناك أي تعارض بين بنود هذه الاتفاقية وعقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المراقب، يُعتمد بينود عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج. وعند تفسير عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المراقب، فإنه يتم تفسير البند "الدولة العضو التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات" ليعني (كما هو ملائم) سويسرا أو الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات (كما هي معرفة في عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المعالج). ويوافق الطرفان على أنه سيتم التعامل مع أية خسائر يتكبدها أي من الطرفين أو الجهات التابعة لها بموجب عقد الاتحاد الأوروبي الخاص بالمراقب إلى المراقب كما لو أنها خسائر تكبدها شركة HPE أو شريك برنامج HPE Partner Ready على التوالي ويجب استعادتها من قبل شركة HPE أو شريك برنامج HPE Partner Ready مع خضوع ذلك لأية محدوديات على مسؤولية ذلك الطرف في الاتفاقية. ولا شيء في هذا القسم 4.5 من شأنه أن يحد من مسؤولية أي من الطرفين فيما يتعلق بأية مطالبة من جانب صاحب البيانات بموجب عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المراقب.

4.6 بناءً على طلب شركة HPE أو أي شريك في برنامج HPE Partner Ready، على كلا الطرفين، أو الطلب من الجهات التابعة لهما ذات الصلة تنفيذ عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المراقب، حيثما يرى أي من الطرفين أنه من الضروري التقيد بالقواعد التجارية الملزمة أو قانون الخصوصية المعمول به.

4.7 في حالة كان هناك ضرورة لاتخاذ أية خطوات إضافية لضمان قانونية عمليات نقل البيانات الشخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية – على سبيل المثال، تنفيذ عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى المراقب، للأخذ بعين الاعتبار توقف المملكة المتحدة عن كونها عضواً في الاتحاد الأوروبي، بسبب أي إبطال لعقد الاتحاد الأوروبي النموذجي أو أية تغييرات فيه، بسبب ضرورة قيام الجهة المعيّنة أو الجات التابعة لها بإجراء تقييم إضافي لمدى كفاية الحماية في أي بلد ثالث وتحديد التدابير التكميلية اللازمة لضمان توفر الحماية الكافية للبيانات الشخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو بسبب أنه أصبح من الضروري أن تعتمد الجهة المعيّنة أو المعالج على وسائل حماية ملائمة أخرى لنقل البيانات الشخصية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وفقاً للمادة رقم 46 من اللائحة العامة لحماية البيانات أو متطلبات نقل البيانات بموجب قوانين الخصوصية الأخرى – يوافق المعالج على اتخاذ هذه الخطوات الإضافية على النحو الذي تقتضيه الجهة المعيّنة في هذا الصدد.



الملحق 1

مراقب الاتحاد الأوروبي لعقد المعالج النموذجي

لأغراض المادة 26(2) من التوجيه رقم 95/46/EC الخاص بنقل البيانات الشخصية إلى المعالجين المقيمين في دول ثالثة لا تضمن توفير مستوى كافٍ من حماية البيانات،

فقد اتفقت جهة تصدير البيانات وجهة استيراد البيانات (كما هما معرفتان في الملحق 1)،

كل على حدة "الطرف"؛ ومجتمعان "الطرفان"

على الفقرات التعاقدية التالية (الفقرات) من أجل توفير سبل الحماية الكافية فيما يتعلق بحماية الخصوصية والحقوق والحريات الجوهرية للأفراد للنقل من قبل جهة تصدير البيانات إلى جهة استيراد البيانات للبيانات الشخصية المحددة في الملحق 1.

استيراد البيانات والذي يوافق على أن يستلم من جهة استيراد البيانات الشخصية المخصصة بشكل حصري لأنشطة المعالجة التي سيتم تنفيذها نيابة عن جهة تصدير البيانات بعد أن يتم نقلها وفقاً لتعليماته، وأحكام الفقرات وأحكام العقد الفرعي الخطي؛

(هـ) "قانون حماية البيانات المعمول به" يعني التشريع الذي يحمي الحقوق الجوهرية وحريات الأفراد، وعلى وجه الخصوص حقهم في الخصوصية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية المنطبقة على أي مراقب بيانات في الدولة العضو التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات؛

(و) "التدابير الفنية والأمنية التنظيمية" تعني تلك التدابير التي تهدف إلى حماية البيانات الشخصية من أي إتلاف عرضي أو فقدان عرضي، أو أي تغيير، أو أي إفصاح أو وصول غير مصرح به، وعلى وجه الخصوص في الحالات التي تنطوي فيها عملية المعالجة على نقل البيانات عبر شبكة ما، وكذلك حمايتها من جميع أشكال المعالجة غير المشروعة الأخرى.

الفقرة 2

تفاصيل عملية النقل

الفقرة 1

التعريفات

لأغراض الفقرات:

(أ) يكون لمصطلحات "البيانات الشخصية"، و "فئات البيانات الخاصة"، و "يعالج / معالجة"، و "المراقب"، و "المعالج"، و "صاحب البيانات" و "السلطة الإشرافية" نفس المعنى الوارد لها في التوجيه رقم 95/46/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس 24 أكتوبر 1995 بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية حركة هذه البيانات؛

(ب) "جهة تصدير البيانات" تعني المراقب الذي يقوم بنقل البيانات الشخصية؛

(ج) "جهة استيراد البيانات" تعني المعالج الذي يوافق على أن يستلم من جهة تصدير البيانات الشخصية المراد معالجتها بالنيابة عنه بعد نقلها وفقاً لتعليماته وأحكام الفقرات والذي لا يخضع لأي نظام بلد ثالث يضمن الحماية الكافية ضمن المعنى الوارد في المادة 25 (1) من التوجيه رقم 95/46/EC

(د) "المعالج الفرعي" يعني أي معالج يتم إشراكه من قبل جهة استيراد البيانات أو من قبل أي معالج فرعي آخر تابع لجهة

بقانون حماية البيانات المعمول به (و)، حيثما أمكن، أن يكون قد تم إبلاغ السلطات المعنية بها في الدولة العضو حيث تتأسس جهة تصدير البيانات) وأنها لا تنتهك الأحكام ذات الصلة في تلك الدولة؛

(ب) بأنها أوعزت وأنها ستوعز طوال فترة خدمات معالجة البيانات الشخصية لجهة استيراد البيانات بمعالجة البيانات الشخصية التي يتم نقلها فقط بالنيابة عن جهة تصدير البيانات ووفقاً لقانون حماية البيانات المعمول به ووفقاً للفقرات؛

(ج) بأن جهة استيراد البيانات سوف توفر الضمانات الكافية فيما يتعلق بالتدابير الأمنية الفنية والتنظيمية المحددة في الملحق 2 لهذا العقد؛

(د) بأن تكون، بعد تقييم متطلبات قانون حماية البيانات المعمول به، التدابير الأمنية ملائمة لحماية البيانات الشخصية من الإلحاق العرض أو غير المشروع أو الفقدان العرضي، أو التغيير، أو الإفصاح أو الوصول غير المصرح به، وخاصة في الحالات التي تنطوي فيها المعالجة على بثّ البيانات عبر شبكة ما، وحماية من كافة أشكال المعالجة غير المشروعة الأخرى، وأن تضمن هذه التدابير مستوىً من الأمان بما يتلاءم مع الأخطار التي تمثلها عملية المعالجة وطبيعة البيانات التي سيتم حمايتها مع الأخذ بعين الاعتبار تطور وتكاليف تطبيقها؛

(هـ) بأنها ستضمن التقيد بالتدابير الأمنية؛

(و) بأن يتم، إذا انطوت عملية النقل على فئات خاصة للبيانات، إبلاغ صاحب البيانات أو سيتم إبلاغه قبل، أو في أسرع وقت ممكن بعد، النقل بحيث قد يتم بثّ بياناته إلى بلد ثالث لا يوفر حماية كافية ضمن المعنى الذي ينصّ عليه التوجيه رقم 95/46/EC

(ز) بأن يتم توجيه أي تبليغ يتم استلامه من جهة استيراد البيانات أو أي معالج فرعي بموجب الفقرة 5 (ب) والفقرة 8 (3) إلى السلطة الإشرافية الخاصة بحماية البيانات إذا ما قررت جهة تصدير البيانات مواصلة النقل أو رفع التجميد؛

(ح) بأن يتم توفير نسخة عن الفقرات لصاحب البيانات عند طلبه ذلك، مع استثناء الملحق 2، ووصف ملخص للتدابير الأمنية، وكذلك نسخة عن أي عقد لخدمات المعالجة الفرعية يجب إبرامه وفقاً للفقرات، إلا إذا كانت الفقرات أو العقد يحتوي على معلومات تجارية، وفي هذه الحالة يمكن لها إزالة هذه المعلومات الفرعية؛

(ط) بأن يتم، في حالة المعالجة الفرعية، إجراء نشاط المعالجة وفقاً للفقرة 11 من قبل أحد المعالجين الفرعيين الذي يوفر على الأقل

يحدد الملحق 1 حيثما أمكن تفاصيل عملية النقل وعلى وجه الخصوص الفئات الخاصة للبيانات الشخصية والتي تشكل جزءاً جوهرياً من الفقرات.

الفقرة 3

فقرة الطرف الثالث المستفيد

1. يمكن لصاحب البيانات إنفاذ هذه الفقرة ضد جهة تصدير البيانات، وكذلك الفقرة 4 (ب) إلى 4 (ي)، والفقرة 5 (أ) إلى الفقرة 5 (هـ) و (ز) إلى (ق)، والفقرة 6 (1) و (2)، والفقرة 7، والفقرة 8 (2) والفقرات من 9 إلى 12 بصفتها طرف ثالث مستفيد.

2. يمكن لصاحب البيانات إنفاذ هذه الفقرة ضد جهة استيراد البيانات وكذلك الفقرة 5 (أ) إلى (هـ) و (ز)، والفقرة 6، والفقرة 7، والفقرة 8(2)، والفقرات 9 إلى 12، في الحالات التي تختفي فيها جهة تصدير البيانات فعلياً أو لا تعد موجودة بالقانون إلا إذا تولى كيان خلف لها كافة الالتزامات القانونية لجهة تصدير البيانات بموجب عقد أو بفعل القانون، وبالنتيجة تتولى حقوق والتزامات جهة تصدير البيانات، وفي هذه الحالة يمكن لصاحب البيانات إنفاذها ضد هذا الكيان.

3. يمكن لصاحب البيانات إنفاذ هذه الفقرة ضد جهة استيراد البيانات وكذلك الفقرة 5 (أ) إلى (هـ) و (ز)، والفقرة 6، والفقرة 7، والفقرة 8(2)، والفقرات 9 إلى 12، في الحالات التي تختفي فيها جهة تصدير البيانات فعلياً أو لا تعد موجودة بالقانون أو أصبحت متعسرة، إلا إذا تولى كيان خلف لها كافة الالتزامات القانونية لجهة تصدير البيانات بموجب عقد أو بفعل القانون، وبالنتيجة تتولى حقوق والتزامات جهة تصدير البيانات، وفي هذه الحالة يمكن لصاحب البيانات إنفاذها ضد هذا الكيان. وتقتصر مسؤولية هذا الطرف الثالث للمعالج الفرعي على عمليات المعالجة الخاصة به بموجب الفقرات.

4. لا يعترض الطرفان على أن يتم تمثيل صاحب البيانات من قبل جمعية ما أو هيئة أخرى إذا عبر صاحب البيانات صراحة عن رغبته بذلك وإذا كان القانون الوطني يجيز له ذلك.

الفقرة 4

التزامات جهة تصدير البيانات

توافق جهة تصدير البيانات وتضمن ما يلي:

(أ) بأن تكون وأن تبقى عملية المعالجة، بما فيها عمل النقل نفسها، للبيانات الشخصية متواصلة وأن تتم وفقاً للأحكام ذات الصلة

الخاضعة للنقل والتقييد بمشورة السلطة الإشرافية فيما يتعلق بمعالجة البيانات التي يتم نقلها؛

(و) بأن تقدم بناءً على طلب جهة تصدير البيانات منشآتاً لمعالجة البيانات لتدقيق أنشطة المعالجة المشمولة بالفقرات والتي يجب تنفيذها من قبل جهة تصدير البيانات أو جهة فحص ما تتألف من أعضاء مستقلين ويتمتعون بالمؤهلات المهنية المطلوبة الملتزمون بواجب المحافظة على السرية، والذين يتم اختيارهم من قبل جهة تصدير البيانات، حيثما أمكن، بالاتفاق مع السلطة الإشرافية؛

(ز) توفير نسخة عن الفقرات لصاحب البيانات عند طلبه ذلك، أو أي عقد قائم للمعالجة الفرعية، إلا إذا كانت الفقرات أو العقد يحتوي على معلومات تجارية، وفي هذه الحالة يجوز لها إزالة هذه المعلومات التجارية، مع استثناء الملحق 2 الذي يجب استبداله بوصف ملخص للتدابير الأمنية في تلك الحالات التي يكون فيها صاحب البيانات غير قادر على الحصول على نسخة من جهة تصدير البيانات؛

(ح) بأنها، في حالة المعالجة الفرعية، كانت قد قامت مسبقاً بإبلاغ جهة تصدير البيانات وحصلت على موافقتها الخطية المسبقة؛

(ط) بأنه سيتم تنفيذ خدمات المعالجة من قبل المعالج الفرعي وفقاً للفقرة 11؛

(ي) أن ترسل بشكل فوري إلى جهة تصدير البيانات نسخة عن أي اتفاقية معالج فرعي تبرمها بموجب الفقرات؛

الفقرة 6

المسؤولية

1. يوافق الطرفان على أنه يحق لأي صاحب بيانات، يعاني من ضرر نتيجة أي خرق للالتزامات المشار إليها في الفقرة 3 أو في الفقرة 11 من قبل أي طرف أو معالج فرعي الحصول على تعويض من جهة تصدير البيانات عن الضرر الذي تكبده.

2. إذا لم يتمكن صاحب البيانات من رفع مطالبة للتعويض وفقاً للفقرة 1 ضد جهة تصدير البيانات، ناشئة عن خرق من قبل جهة استيراد البيانات أو المعالج الفرعي التابع لها أو عن أي من التزاماتها المشار إليها في الفقرة 3 أو في الفقرة 11، بسبب أن جهة تصدير البيانات اختفت فعلياً أو لم تعد قائمة في القانون أو أصبحت متعسرة، فإن جهة استيراد البيانات توافق على أنه يجوز لصاحب البيانات إصدار مطالبة ضد جهة استيراد البيانات كما لو أنها كانت جهة تصدير البيانات، إلا إذا تولى أي كيان خلف لها كافة الالتزامات القانونية المترتبة على جهة تصدير البيانات

نفس مستوى الحماية للبيانات الشخصية وحقوق صاحب البيانات الذي توفره جهة استيراد البيانات بموجب الفقرات؛ و

(ي) بأنها ستضمن التقييد بالفقرة 4 (أ) إلى (ي).

الفقرة 5

التزامات جهة استيراد البيانات

توافق جهة استيراد البيانات وتضمن ما يلي:

(أ) معالجة البيانات الشخصية فقط نيابة عن جهة تصدير البيانات وبما يتماشى مع تعليماتها والفقرات؛ وإذا تعذر عليها التقي ديبها لأي سبب من الأسباب، فإنها توافق على أن تقوم بشكل فوري بإبلاغ جهة تصدير البيانات بعدم قدرتها على التقييد بها، وفي هذه الحالة يحق لجهة تصدير البيانات تجميد عملية نقل البيانات و/أو إنهاء العقد؛

(ب) بأنها ليس لديها أي سبب للاعتقاد بان التشريع الذي ينطبق عليها يمنعها من إنجاز التعليمات التي تتلقاها من جهة تصدير البيانات والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في العقد، وأنه في حالة حدوث أي تغيير في هذا التشريع من شأنه أن يكون له أي تأثير سلبي جوهري على الضمانات والالتزامات المقدمة بموجب هذه الفقرات، فإنها ستقوم على الفور بإبلاغ جهة تصدير البيانات بهذا التغيير سرعان ما تعلم به، وفي هذه الحالة يحق لجهة تصدير البيانات تجميد عملية نقل البيانات و/أو إنهاء العقد؛

(ج) بأنها قامت بتطبيق التدابير الأمنية الفنية والتنظيمية المحددة في الملحق 2 قبل معالجة البيانات الشخصية التي تم نقلها؛

(د) بأنها ستقوم على الفور بإبلاغ جهة تصدير البيانات عن:

1. أي طلب ملزم قانوناً للإفصاح عن البيانات الشخصية بموجب إحدى سلطات إنفاذ القانون إلا إذا حُظر عليها ذلك، كحظر بذلك بموجب القانون الجنائي للمحافظة على سرية تحقيق إنفاذ قانوني،

2. أي وصول عرضي أو غير مصرح به، و

3. أي طلب يتم استلامه مباشرة من أصحاب البيانات دون الردّ على ذلك الطلب، إلا إذا كانت مخولة خلاف ذلك بعدم الردّ.

(هـ) التعامل بشكل فوري وملئم مع جميع الاستفسارات الواردة من جهة تصدير البيانات فيما يتعلق بمعالجتها للبيانات الشخصية

الفقرة 8

التعاون مع السلطات الإشرافية

1. توافق جهة تصدير البيانات على إيداع نسخة من هذا العقد لدى السلطة الإشرافية إذا ما طلبت ذلك أو إذا كان هذا الإيداع مطلوباً بموجب قانون حماية البيانات المعمول به.
2. يوافق الطرفان على أنه للسلطة الإشرافية الحق في إجراء تدقيق على جهة استيراد البيانات، وعلى أي معالج فرعي، والذي يكون له نفس النطاق ويخضع لنفس الشروط كما لو أنها تنطبق على أي تدقيق لجهة تصدير البيانات بموجب قانون حماية البيانات المعمول به.
3. يجب على جهة استيراد البيانات إبلاغ جهة تصدير البيانات بشكل فوري عن وجود أي تشريع يسري عليها أو على أي معالج فرعي يمنعهما من إجراء تدقيق على جهة استيراد البيانات، أو أي معالج فرعي، بموجب الفقرة 2. في هذه الحالة، يحق لجهة تصدير البيانات اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفقرة 5 (ب).

الفقرة 9

القانون المعمول به

تحتكم الفقرات لقانون الدولة العضو التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات.

الفقرة 10

تغيير العقد

يتعهد الطرفان بعدم تغيير أو تعديل الفقرات. لكن هذا لا يمنع الطرفين من إضافة فقرات حول المسائل المتعلقة بالأعمال عند الاقتضاء طالما أنها لا تتعارض مع الفقرة.

الفقرة 11

المعالجة الفرعية

1. يجب على جهة استيراد البيانات عدم إبرام عقد فرعي لأي من عمليات المعالجة الخاصة بها التي تتم بالنيابة عن جهة تصدير البيانات بموجب الفقرات دون الحصول على موافقة خطية من جهة تصدير البيانات. وفي الحالات التي تقوم فيها بإبرام عقد فرعي لالتزاماتها المنصوص عليها بموجب الفقرات، مع الحصول على موافقة جهة تصدير البيانات على ذلك، فإنه يجب

بموجب عقد أو بفعل القانون، وفي هذه الحالة يمكن لصاحب البيانات إنفاذ حقوقه ضد هذا الكيان.

ولا يجوز لجهة استيراد البيانات الاعتماد على خرق ما من قبل أحد المعالجين الفرعيين لالتزامته من أجل تجنب تحمل مسؤولياتها الواقعة عليها.

3. إذا لم يتمكن صاحب البيانات من رفع مطالبة ضد جهة تصدير البيانات أو ضد جهة استيراد البيانات المشار إليها في الفقرات 1 و 2، ناشئة عن خرق من قبل المعالج الفرعي لأي من التزاماته المشار إليها في الفقرة 3 أو في الفقرة 11، بسبب أن كلاً من جهة تصدير البيانات وجهة استيراد البيانات قد اختفتا فعلياً أو لم تعد قائمة في القانون أو أصبحت متعسرة، فإن المعالج الفرعي يوافق على أنه يجوز لصاحب البيانات إصدار مطالبة ضد معالج البيانات الفرعي فيما يتعلق بعمليات المعالجة الخاصة به بموجب الفقرات كما لو أنه كان جهة تصدير البيانات أو جهة استيراد البيانات، إلا إذا تولى أي كيان خلف لها كافة الالتزامات القانونية المترتبة على جهة تصدير البيانات أو جهة استيراد البيانات بموجب عقد أو بفعل القانون، وفي هذه الحالة يمكن لصاحب البيانات إنفاذ حقوقه ضد هذا الكيان. وتقتصر مسؤولية المعالج الفرعي على عمليات المعالجة الخاصة به بموجب الفقرات.

الفقرة 7

الوساطة والاختصاص القضائي

1. توافق جهة استيراد البيانات على أنه إذا قام صاحب البيانات برفع استدعاء ضدها للمطالبة بحقوق الطرف الثالث المستفيد و/أو المطالبة بتعويض عن الأضرار بموجب الفقرات، فإن جهة استيراد البيانات سوف تقبل بقرار صاحب البيانات:

(أ) لإحالة الخلاف إلى الوساطة، من قبل شخص مستقل أو، حيثما أمكن، من قبل السلطة الإشرافية؛

(ب) لإحالة الخلاف إلى المحاكم في الدولة العضو التي تتأسس فيها جهة استيراد البيانات.

2. يوافق الطرفان على أن الاختيار الذي يحدده صاحب البيانات لن يخل بحقوقه الجوهرية أو الإجرائية للسعي إلى الحصول على انتصافات وفقاً للأحكام الأخرى في القانون الوطني أو الدولي.



1. يوافق الطرفان على أنه عند إنهاء توفير خدمات معالجة البيانات، يجب على جهة استيراد البيانات والمعالج الفرعي، حسب اختيار جهة تصدير البيانات، إعادة كافة البيانات الشخصية المنقولة ونسخ عنها إلى جهة تصدير البيانات أو أنه يجب عليهما إتلاف كافة البيانات الشخصية وأن يشهدا لجهة تصدير البيانات بأنهما قاما بذلك، إلا إذا كان هناك تشريع مفروض على جهة استيراد البيانات يمنعها من إعادة أو إتلاف كافة أو جزء من البيانات الشخصية المنقولة. وفي تلك الحالة، تتعهد جهة استيراد البيانات بأنها ستضمن سرية البيانات الشخصية المنقولة وأنها لن تقوم بشكل نشط بمعالجة البيانات الشخصية بعد ذلك.

2. تتعهد جهة استيراد البيانات والمعالج الفرعي بأنهما، عند طلب جهة تصدير البيانات و/أو السلطة الإشرافية لذلك، سوف يقدمان منشآت معالجة البيانات الخاصة بهما لأي تدقيق على التدابير المُشار إليها في الفقرة 1.

عليها القيام بذلك فقط من خلال اتفاقية خطية مع المعالج الفرعي والتي تفرض على المعالج الفرعي نفس الالتزامات المفروضة على جهة استيراد البيانات المنصوص عليها في الفقرات. وفي الحالات التي يتخلف فيها المعالج الفرعي عن الوفاء بالتزاماته في حماية البيانات بموجب هذه الاتفاقية الخطية، تبقى جهة استيراد البيانات مسؤولة بالكامل تجاه جهة تصدير البيانات عن الوفاء بالتزامات المعالج الفرعي المنصوص عليها في مثل هذه الاتفاقية.

2. كما يجب أيضاً أن ينصّ العقد الخطي المسبق بين جهة استيراد البيانات والمعالج الفرعي على فقرة تتعلق بالطرف الثالث المستفيد على النحو المنصوص عليه في الفقرة 3 للحالات التي يتعذر فيها على صاحب البيانات رفع مطالبة التعويض المُشار إليها في الفقرة 1 من الفقرة 6 ضد جهة تصدير البيانات أو جهة استيراد البيانات بسبب أنها اختفت فعلياً أو لم تعد قائمة بالقانون أو أصبحت متعسرة ولم يتولى أي كيان خلفها للالتزامات القانونية الكاملة المترتبة على جهة تصدير البيانات أو جهة استيراد البيانات بموجب العقد أو بفعل القانون. وتقتصر مسؤولية الطرف الثالث هذه المترتبة على المعالج الفرعي على عمليات المعالجة الخاصة به المنصوص عليها في الفقرات.

3. تحتكم الأحكام المتعلقة بجوانب حماية البيانات للمعالجة الفرعية للعقد المشار إليها في الفقرة 1 إلى قانون الدولة العضو التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات.

4. يجب أن تحتفظ جهة تصدير البيانات بقائمة لاتفاقيات المعالجة الفرعية التي يتم إبرامها بموجب الفقرات والمبلغ عنها من قبل جهة استيراد البيانات بموجب الفقرة 5 (ي)، والتي يجب تحديثها كل سنة على الأقل. ويجب أن تكون هذه القائمة متاحة للسلطة الإشرافية الخاصة بحماية بيانات جهة تصدير البيانات.

الفقرة 12

الالتزام بعد إنهاء خدمات معالجة البيانات الشخصية



Hewlett Packard
Enterprise

جهة استيراد البيانات

جهة تصدير البيانات

الممثل المصرح له

الممثل المصرح له

التاريخ

التاريخ

الاسم طباعة

الاسم طباعة

الصفة

الصفة



الملحق 1 لفقرات التعاقد القياسية

يشكل هذا الملحق جزءاً من الفقرات ويجب استكمالها وتوقيعه من قبل الطرفين.

يجوز للدول الأعضاء استكمال أو تحديد، حسب إجراءاتهم الوطنية، أية معلومات ضرورية إضافية ليتم تضمينها في هذا الملحق.

جهة تصدير البيانات

جهة تصدير البيانات هي (يرجى تحديد باختصار أنشطتك ذات الصلة بعملية النقل):

الجهة المعيّنة و/أو الشركات التابعة لها.

جهة استيراد البيانات

جهة استيراد البيانات هي (يرجى تحديد باختصار أنشطتك ذات الصلة بعملية النقل):

المعالج و/أو الشركات التابعة له الموجود خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا.

أصحاب البيانات

تتعلق البيانات الشخصية المنقولة بفئات البيانات التالية لأصحاب البيانات (يرجى التحديد):

الموظفون، أو بيانات الاتصال التجاري، أو زبائن الجهة المصدرة للبيانات، أو زبائنها (حيثما أمكن).

فئات البيانات

تتعلق البيانات الشخصية المنقولة بفئات البيانات التالية (يرجى التحديد):

الاسم، ومعلومات الاتصال وأي بيانات شخصية أخرى يتم معالجتها من قبل جهة استيراد البيانات من أجل توفير المنتجات أو الخدمات التي تحصل عليها جهة تصدير البيانات.

فئات البيانات الخاصة (إذا كان ذلك ملائماً)

تتعلق البيانات الشخصية المنقولة بفئات البيانات الخاصة التالية (يرجى التحديد):

يمكن معالجة فئات البيانات الخاصة التالية من قبل جهة استيراد البيانات حيثما تسمح بذلك جهة تصدير البيانات وعلى النحو الذي تقتضيه لتوفير المنتجات أو الخدمات التي تحصل عليها جهة تصدير البيانات.

البيانات الشخصية التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني، أو الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية، أو العضوية النقابية، أو البيانات الجينية، أو البيانات البيومترية بغرض تحديد شخص طبيعي ما بشكل منفرد، أو حياته الصحية أو حياته الجنسية أو توجهه الجنسي.



عمليات المعالجة

ستخضع البيانات المنقولة لأنشطة المعالجة الأساسية التالية (يرجى التحديد):

سيتم معالجة البيانات الشخصية من قبل جهة استيراد البيانات على النحو الذي تقتضيه لتوفير المنتجات أو الخدمات التي تحصل عليها جهة تصدير البيانات من جهة استيراد البيانات.

جهة استيراد البيانات

جهة تصدير البيانات

(التوقيع)

(التوقيع)

التاريخ

التاريخ

الاسم طباعة

الاسم طباعة

الصفة

الصفة



الملحق 2 لفقرات التعاقد القياسية

يشكل هذا الملحق جزءاً من الفقرات ويجب استكمالها وتوقيعه من قبل الطرفين.

وصف للتدابير الأمنية الفنية والتنظيمية التي تنفذها جهة استيراد البيانات وفقاً للفقرات 4(د) و 5(ج) (أو الوثيقة / التشريع المرفق):

يجب على جهة استيراد البيانات تنفيذ التدابير الأمنية المادية والفنية والتنظيمية المحددة في القسم 3.9 من الملحق.

جهة استيراد البيانات

جهة تصدير البيانات

(التوقيع)

(التوقيع)

التاريخ

التاريخ

الاسم طباعة

الاسم طباعة

الصفة

الصفة



الملحق 2

عقد الاتحاد الأوروبي النموذجي الخاص بالمراقب إلى مراقب

فقرات التعاقد القياسية الخاصة بنقل البيانات الشخصية من المجتمع المحلي إلى دول ثالثة

(عمليات النقل من مراقب إلى مراقب)

اتفاقية نقل بيانات

بين

..... (الاسم)

..... (العنوان وبلد التأسيس)

ويُشار إليها فيما بعد بـ "جهة تصدير البيانات"

و

..... (الاسم)

..... (العنوان وبلد التأسيس)

ويُشار إليها فيما بعد بـ "جهة استيراد البيانات"

كل على حدة كـ "طرف"؛ مجتمعان "الطرفان".

التعريفات

لأغراض الفقرات:

(أ) يكون لمصطلحات "البيانات الشخصية"، و "فئات البيانات الخاصة"، و "يعالج / معالجة"، و "المراقب"، و "المعالج"، و "صاحب البيانات" و "السلطة الإشرافية" نفس المعنى الوارد لها في التوجيه رقم 95/46/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي في 24 أكتوبر 1995 (حيث تعني "السلطة" سلطة حماية البيانات المختصة في المناطق التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات)؛

(ب) "جهة تصدير البيانات" تعني المراقب الذي يقوم بنقل البيانات الشخصية؛

(ج) "جهة استيراد البيانات" تعني المعالج الذي يوافق على أن يستلم من جهة تصدير البيانات البيانات الشخصية المراد معالجتها معالجة إضافية وفقاً لبنود هذه الفقرات والذي لا يخضع لأي نظام بلد ثالث يضمن الحماية الكافية؛

(د) "الفقرات" تعني هذه الفقرات التعاقدية، وهي وثيقة قائمة بحد ذاتها لا تتضمن بنود الأعمال التجارية التي التي يضعها الطرفان بموجب ترتيبات تجارية منفصلة.

يحدد الملحق "ب) تفاصيل عملية النقل (وكذلك البيانات الشخصية المشمولة)، والذي يشكل جزءاً جوهرياً من الفقرات.



I. التزامات جهة تصدير البيانات

تضمن وتتعهد جهة تصدير البيانات بما يلي:

- أ) بأن يتم جمع البيانات الشخصية ومعالجتها ونقلها وفقاً للقوانين المنطبقة على جهة تصدير البيانات.
- ب) بأنها تبذل الجهود المعقولة لتحديد بأن جهة استيراد البيانات قادرة على الوفاء بالتزاماتها القانونية المنصوص عليها في هذه الفقرات.
- ج) بأنها ستزود جهة استيراد البيانات، عند طلب ذلك، بنسخ عن عن قوانين حماية البيانات ذات الصلة أو بمرجعيات لها (حيثما كان ذلك ذي صلة، وبما لا يشمل المشورة القانونية) للدولة التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات.
- د) بأنها سترد على الاستفسارات الواردة من أصحاب البيانات والسلطة المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية من قبل جهة استيراد البيانات، إلا إذا اتفق الطرفان على أن تقوم جهة استيراد البيانات بالرد على هذه الاستفسارات، وفي هذه الحالة ستقوم جهة تصدير البيانات مع ذلك بالرد عليها في حدود ما هو معقول وممكن وبالمعلومات المتاحة بشكل معقول لها إذا لم تكن جهة استيراد البيانات غير راغبة بالرد أو غير قادرة على الرد. وستتم الردود في فترة زمنية معقولة.
- هـ) بأنها ستتيح، عند الطلب، نسخة عن الفقرات لأصحاب البيانات الذين هم طرف ثالث مستفيدين بموجب الفقرة 3، إلا إذا احتوت الفقرات على معلومات سرية، وفي هذه الحالة يجوز لها إزالة هذه المعلومات. وفي حالة إزالة المعلومات، يجب على جهة تصدير البيانات إبلاغ أصحاب البيانات خطياً بسبب الإزالة وبحقهم في لفت نظر السلطة بهذه الإزالة. ومع ذلك، يجب على جهة تصدير البيانات التقيّد بأي قرار يصدر عن السلطة فيما يتعلق بوصول أصحاب البيانات إلى النص الكامل للفقرات، طالما أن أصحاب البيانات قد وافقوا على احترام سرية المعلومات السرية المُزالة. ويجب أيضاً على جهة تصدير البيانات تزويد السلطة بنسخة عن الفقرات حيثما كان ذلك مطلوباً.

II. التزامات جهة استيراد البيانات

تضمن وتتعهد جهة استيراد البيانات بما يلي:

- أ) بأنها ستعمل على تطبيق تدابير فنية وتنظيمية ملائمة لحماية البيانات الشخصية من أي تلف عرضي أو غير مشروع أو أي فقدان عرضي، أو أي تغيير، أو أي إفصاح أو وصول غير مصرّح به، والتي من شأنها أن توفر مستوى من الأمن بما يتلاءم مع الخطر الذي تمثله عملية المعالجة وطبيعة البيانات التي سيتم حمايتها.
- ب) بأنها ستعمل على تطبيق إجراءات تضمن بأن يلتزم أي طرف ثالث تصرّح له بالوصول إلى البيانات الشخصية، بما في ذلك المعالجين، باحترام والمحافظة على سرية وأمن البيانات الشخصية. ويجب أن يلتزم أي شخص يتصرّف بموجب صلاحية جهة استيراد البيانات، بما في ذلك أي معالج بيانات، بمعالجة البيانات الشخصية فقط بناءً على التعليمات الواردة من جهة استيراد البيانات. وهذه الفقرة لا تنطبق على الأشخاص المصرّح لهم أو المقضى منهم بموجب القانون أو اللائحة الوصول إلى البيانات الشخصية.
- ج) بأنها ليس لديها أي سبب للاعتقاد، وقت إدخال هذه الفقرات، بوجود أي قوانين محلية من شأنها أن يكون لها أي تأثير سلبي جوهري على الضمانات المقدمة بموجب هذه الفقرات، وأنها ستبلغ جهة تصدير البيانات (التي سوف تمرر هذا التبليغ إلى السلطة حيثما كان ذلك مطلوباً) إذا ما تنامي لعلمها بوجود أي من هذه القوانين.



Hewlett Packard Enterprise

(د) بأنها ستعالج البيانات الشخصية للأغراض المنصوص عليها في الملحق "ب"، وبأنها تتمتع بالصلاحيات القانونية لإعطاء الضمانات والوفاء بالتعهدات المحددة في هذه الفقرات.

(هـ) بأنها ستحدد لجهة تصدير البيانات مسؤول اتصال ضمن منظمتها بحيث يكون مخولاً بالردّ على الاستفسارات المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية، وبأنه سيتعاون بحُسن نية مع جهة تصدير البيانات ومع صاحب البيانات ومع السلطة فيما يتعلق بجميع هذه الاستفسارات ضمن فترة زمنية معقولة. وفي حالة تم تصفية جهة تصدير البيانات بشكل قانوني، أو إذا ما وافق الطرفان على ذلك، ستتحمل جهة استيراد البيانات على مسؤولية التقيّد بأحكام الفقرة 1 (هـ).

(و) بناءً على طلب جهة تصدير البيانات، بأنها ستقوم بتزويد جهة تصدير البيانات بأدلة على أن الموارد المالية كافية للوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة 3 (و التي يمكن أن تشمل تغطية التأمين).

(ز) بناءً على الطلب المعقول من جهة تصدير البيانات، بأنها ستقوم بتقديم منشآت معالجة البيانات الخاصة بها، وملفات ووثائق البيانات اللازمة لعملية المعالجة للمراجعة/أو التدقيق و/أو المصادقة من قبل جهة تصدير البيانات (أو أي وكلاء فحص أو مدققين مستقلين أو حياديين، تختارهم جهة تصدير البيانات ولا تعارض عليهم بشكل معقول جهة استيراد البيانات) لتأكيد التقيّد بالضمانات والتعهدات الواردة في هذه الفقرات، ومع إرسال إشعار معقول بذلك وخلال ساعات العمل الاعتيادية. وسيخضع الطلب لأي موافقة أو مصادقة ضرورية من أي سلطة تنظيمية أو إشرافية داخل بلد جهة استيراد البيانات، وهي الموافقة أو المصادقة التي ستحاول جهة استيراد البيانات الحصول عليها في الوقت المناسب.

(ح) بأنها ستقوم بمعالجة البيانات الشخصية، حسب خيارها، وفقاً لما يلي:

1. قوانين حماية البيانات الخاصة بالدولة التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات، أو

2. الأحكام ذات الصلة لأي من قرارات المفوضية بموجب المادة 25(6) من التوجيه رقم 95/46/EC، حيث تنقيد جهة استيراد البيانات بالأحكام ذات الصلة لهذا التحويل أو القرار وأنها موجودة في دولة يتعلق بها مثل هذا التحويل أو القرار، لكنها غير مشمولة بتحويل أو قرار يتعلق بأغراض عملية (عمليات) نقل البيانات الشخصية²، أو

3. مبادئ معالجة البيانات المحددة في الملحق "أ".

على جهة استيراد البيانات الإشارة إلى الخيار الذي تختاره: أ

الأحرف الأولى من توقيع جهة استيراد البيانات

(ط) بأنها لن تفصح عن أو تنقل البيانات الشخصية لأي مراقب بيانات تابع لطرف ثالث موجود خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية إلا إذا قامت بإبلاغ جهة تصدير البيانات بشأن النقل و

1. قام مراقب البيانات التابع للطرف الثالث بمعالجة البيانات الشخصية وفقاً لأي قرار صادر عن المفوضية يثبت أن بلد ثالث ما يوفر الحماية الكافية، أو

2. أصبح مراقب البيانات التابع للطرف الثالث أحد الموقعين على هذه الفقرات أو على أية اتفاقية نقل بيانات أخرى تصادق عليها إحدى السلطات المختصة في الاتحاد الأوروبي، أو

¹ "الأحكام ذات الصلة" تعني تلك الأحكام المتعلقة بأي تحويل أو قرار باستثناء الإنفاذ القانوني لأي تحويل أو قرار (والذي يحتكم لهذه الفقرات).

² مع ذلك، يجب تطبيق أحكام الملحق "أ" 5 المتعلق بحقوق الوصول والتصحيح والحذف والاعتراض عند اختيار هذا الخيار ولها أسبقية على أي أحكام مشابهة لقرار المفوضية الذي يتم اختياره.

3. تم إعطاء أصحاب البيانات الفرصة للاعتراض، بعد أن تم إبلاغهم بأغراض النقل، وفئات المستلمين وحقبة أن أنه قد يكون للدول التي يتم تصدير البيانات إليها تدابير مختلفة لحماية البيانات، أو

4. فيما يتعلق بعمليات النقل القادمة للبيانات الحساسة، أن أصحاب البيانات قد أعطوا موافقتهم الصريحة على عمليات النقل الأجلة.

III. المسؤولية وحقوق الطرف الثالث

(أ) يكون كل طرف مسؤولاً تجاه الطرف الآخر عن الأضرار التي يتسبب بها بسبب أي خرق في هذه الفقرات. وتقتصر المسؤولية فيما بين الطرفين على الضرر الفعلي المتكبد. ويُستثنى منها على وجه التحديد الأضرار العقابية (أي الأضرار التي يُقصد منها معاقبة طرف ما على تصرف شائن). ويتحمل كل طرف المسؤولية تجاه أصحاب البيانات عن الأضرار التي يتسبب بسبب أي خرق لحقوق الطرف الثالث المنصوص عليها في هذه الفقرات. لكن هذا لا يؤثر على مسؤولية جهة تصدير البيانات بموجب قانون حماية البيانات الخاص بها.

(ب) يوافق الطرفان على أنه يحق لأصحاب البيانات بصفته طرف ثالث مستفيد إنفاذ هذه الفقرة والفقرات 1 (ب)، و 1 (د) و 1 (هـ) و 2 (أ) و 2 (ج) و 2 (د) و 2 (هـ) و 2 (ح) و 2 (ي)، و 3 (أ)، و 5، و 6 (د)، و الفقرة 7 ضد جهة استيراد البيانات أو جهة تصدير البيانات، عن خرقها لالتزاماتها التعاقدية، فيما يتعلق ببياناته الشخصية، وقبول الاختصاص القضائي لهذا الغرض في بلد تأسيس جهة تصدير البيانات. وفي الحالات التي تنطوي على ادعاءات بحدوث خرق من جانب جهة استيراد البيانات، يجب على صاحب البيانات أولاً أن يطلب من جهة تصدير البيانات اتخاذ التدبير الملائم لإنفاذ حقوقه ضد جهة استيراد البيانات؛ وإذا لم تتخذ تصدير البيانات هذا التدبير خلال فترة زمنية معقولة (والتي تكون في الظروف العادية شهراً واحداً)، يجوز لأصحاب البيانات حينها إنفاذ حقوقه ضد جهة استيراد البيانات مباشرة. يحق لأي صاحب بيانات بإنفاذ حقوقه مباشرة ضد أي جهة تصدير بيانات تخلفت عن بذل جهود معقولة لتحديد ما إذا كانت جهة استيراد البيانات قادرة على الوفاء بالتزاماتها القانونية المنصوص عليها في هذه الفقرات (يقع حينها على عاتق جهة تصدير البيانات عبء إثبات أنها بذلت جهوداً معقولة).

IV. القانون المنظم للفقرات

تحتكم هذه الفقرات لقانون الدولة التي تتأسس فيها جهة تصدير البيانات، مع استثناء القوانين واللوائح المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية من قبل جهة استيراد البيانات بموجب الفقرة 2 (ز)، والتي تنطبق فقط إذا ما اختارت جهة استيراد البيانات ذلك بموجب تلك الفقرة.

V. تسوية الخلافات مع أصحاب البيانات أو السلطة

(أ) في حالة نشوء خلاف أو قيام أحد أصحاب البيانات أو السلطة برفع مطالبة تتعلق بمعالجة البيانات الشخصية ضد أي من الطرفين أو ضد كلاهما، فإن الطرفين سيبلغان بعضهما البعض عن أي خلافات أو مطالبات من هذا القبيل، وسوف يتعاونان بنية تسويتها ودياً وفي الوقت المناسب.

(ب) يوافق الطرفان على الاستجابة لأي إجراء وساطة متوفر بشكل عام وغير ملزم يشرع فيه صاحب البيانات أو السلطة. وإذا لم يشاركا في الدعوى، يمكن للطرفين اختيار القيام بذلك عن بُعد (مثلاً عن طريق الهاتف أو أية وسيلة إلكترونية أخرى). كما يوافق الطرفان على التفكير في المشاركة في أي تحكيم آخر أو وساطة أو دعوى تسوية خلافات أخرى يتم إعدادها لخلافات حماية البيانات.

(ج) يجب على كل طرف التقيّد بأي قرار يصدر عن أية محكمة مختصة في بلد تأسيس جهة تصدير البيانات أو عن السلطة والذي يكون قراراً نهائياً لا يمكن تقديم أي استئناف فيه.

VI. الإنهاء

(أ) في حالة قامت جهة استيراد البيانات بخرق التزاماتها المنصوص عليها في هذه الفقرات، يجوز عندها لجهة تصدير البيانات تجميد عملية نقل البيانات بشكل مؤقت إلى جهة استيراد البيانات إلا أن يتم إصلاح الخرق أو إنهاء العقد.

(ب) في حالة:



Hewlett Packard Enterprise

1. قامت جهة تصدير البيانات بتجميد عملية نقل البيانات الشخصية إلى جهة استيراد بيانات لفترة زمنية أطول من شهر واحد بموجب الفقرة (أ)؛ أو
2. كان تقيّد جهة استيراد البيانات بهذه الفقرات من شأنه أن يجعلها تخرق التزاماته القانونية أو التنظيمية في دولة الاستيراد؛ أو
3. كانت جهة استيراد البيانات واقعة في خرق جوهري أو متواصل لأي من الضمانات أو التعهدات التي قدمتها بموجب هذه الفقرات؛ أو
4. صدور قرار نهائي غير قابل للاستئناف عن محكمة مختصة في بلد تأسيس جهة تصدير البيانات أو عن السلطة يقضي بأن هناك خرق للفقرات من قبل جهة استيراد البيانات أو جهة تصدير البيانات؛ أو
5. تقديم التماس لإدارة أو تصفية جهة استيراد البيانات، سواء بصفتها الشخصية أو التجارية، بحيث لا يتم ردّ الالتماس خلال الفترة الزمنية المعمول بها المتاحة لمثل هذا الردّ بموجب القانون المعمول به؛ أو إصدار أمر تصفية، أو تعيين حارس قضائي على أي من أصولها؛ أو تعيين وصي في قضية إفلاس، أو إذا كانت جهة استيراد البيانات فرداً؛ أو قيامها بالشروع في ترتيب طوعي للشركة؛ أو أي وقوع أي حدث مكافئ في أي اختصاص قضائي، فإنه يحق لجهة تصدير البيانات حينها، دون الإخلال بأي من الحقوق الأخرى التي قد تتمتع بها ضد جهة استيراد البيانات، إنهاء هذه الفقرات، وفي هذه الحالة يجب إبلاغ السلطة بذلك حيثما اقتضت الضرورة. في الحالات المشمولة في (1) أو (2) أو (4) أعلاه، يحق لجهة استيراد البيانات أيضاً إنهاء هذه الفقرات.

- (ج) يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الفقرات إذا (1) صدر أي قرار كفاية إيجابي عن المفوضية بموجب المادة 25 (6) من التوجيه رقم 95/46/EC (أو أي نص له الأسبقية عليه) فيما يتعلق بالدولة (أو أي قطاع فيها) التي يتم نقل البيانات إليها ومعالجتها فيها من قبل جهة استيراد البيانات، أو (2) أن يصبح التوجيه رقم 95/46/EC (أو أي نص له الأسبقية عليه) معمولاً به في هذه الدولة.
- (ح) يوافق الطرفان على أن إنهاء هذه الفقرات في أي وقت، وفي أية ظروف ولأي سبب كان (فيما عدا الإنهاء بموجب الفقرة 6 (ج)) لا يعفيهما من الالتزامات و/أو الشروط المنصوص عليها في الفقرات فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية المنقولة.

VII. تغيير هذه الفقرات

لا يجوز للأطراف تعديل هذه الفقرات باستثناء تحديث أية معلومات في الملحق "ب"، وفي هذه الحالة سيقومان بإبلاغ السلطة بذلك حيثما اقتضى ذلك. وهذا لا يمنع الطرفان من إضافة فقرات تجارية حيثما تطلب الأمر ذلك.

VIII. وصف عملية النقل

يحدد الملحق "ب" تفاصيل عملية النقل والبيانات الشخصية. ويوافق الطرفان على أنه يمكن أن يحتوي الملحق "ب" على معلومات تجارية سرية لن يقوموا بالإفصاح عنها لأطراف ثالثة، فيما عدا ما يقتضيه القانون أو ما يكون استجابة لأي وكالة تنظيمية أو حكومية مختصة، أو على النحو الذي تقتضيه الفقرة 2 (هـ). ويمكن للطرفين التوقيع على ملاحق إضافية لتغطية عمليات نقل إضافية، والتي سيتم تقديمها للسلطة حيثما كان ذلك ضرورياً. ويمكن، بشكل بديل، صياغة الملحق "ب" بحيث يغطي عدة عمليات نقل.

IX. النسخ

يمكن التوقيع على الفقرات بأي عدد من النسخ، بحيث تشكل مجتمعة مستنداً واحداً والمستند ذاته. ويتم التعامل مع هذه الاتفاقية إلى الحدّ الذي يتم توقيعها فيه وإرسالها من خلال وسيلة الفاكس أو كمرقق لرسالة بريد إلكتروني بصيغة "pdf" أو أي تنسيق مشابه، في جميع الأحوال على أنها اتفاقية أصلية أو مستند أصلي، ويُعتبر أن لها نفس الأثر القانوني الملزم كما لو كانت نسخة أصلية موقعة ومسلمة باليد.



Hewlett Packard
Enterprise

جهة استيراد البيانات

جهة تصدير البيانات

الممثل المصرح له

الممثل المصرح له

التاريخ

التاريخ

الاسم طباعة

الاسم طباعة

الصفة

الصفة



الملحق "أ"

مبادئ معالجة البيانات

1. محدودية الغرض: يمكن معالجة البيانات الشخصية واستخدامها لاحقاً أو تعميمها أكثر فقط للأغراض المبينة في الملحق "ب" أو الأغراض التي يصرّح بها صاحب البيانات لاحقاً.
 2. جودة وتناسب البيانات: يجب أن تكون البيانات الشخصية دقيقة، و، حيثما تقتضي الضرورة ذلك، محدثة. ويجب أن تكون البيانات الشخصية كافية وذات صلة وأن لا يكون مبالغ بها فيما يتعلق بالأغراض التي يتم نقلها ومعالجتها بعد ذلك لأجلها.
 3. الشفافية: يجب تزويد صاحب البيانات بالمعلومات الضرورية لضمان المعالجة المنصفة (مثل المعلومات المتعلقة بأغراض المعالجة والمتعلقة بالنقل)، إلا إذا كانت جهة تصدير البيانات قد قدمت له هذه المعلومات من قبل.
 4. الأمن والسريّة: يجب على مراقب البيانات اتخاذ التدابير الأمنية الفنية والتنظيمية التي تكون ملائمة للمخاطر، مثل التدابير التي تحول دون أي إتلاف عرضي أو غير مشروع، أو فقدان، أو تغيير، أو إفصاح أو وصول غير مصرّح به، ناتجة عن عملية المعالجة. ويجب على أي شخص يتصرف بموجب صلاحية مراقب البيانات، بما في ذلك أي معالج، عدم معالجة البيانات إلا بناءً على تعليمات من مراقب البيانات.
 5. حق الوصول، والتصحيح، والحذف، والاعتراض: كما هو منصوص عليه في المادة 12 من التوجيه 95/46/EC، يجب أن يتم تزويد أصحاب البيانات، سواء بشكل مباشر عبر طرف ثالث، بالمعلومات الشخصية المتعلقة بهم التي تحتفظ بها أية منظمة، باستثناء الطلبات التي تبدو مسيئة بشكل واضح، بناءً على فترات زمنية غير معقولة أو عددها أو طبيعتها المتكررة أو الممنهجة، أو التي لا يلزم منح حق الوصول إليها بموجب قانون بلد جهة تصدير البيانات. وبشرطية أن تكون السلطة قد منحت موافقتها المسبقة، ليس من الضروري كذلك منح حق الوصول عندما يكون من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر جسيم بمصالح جهة استيراد البيانات أو المنظمات الأخرى التي تتعامل مع جهة استيراد البيانات، وأن لا تعطى هذه المصالح أسبقية على المصالح الأساسية المتعلقة بحقوق وحرية أصحاب البيانات. وليس من الضروري تحديد مصادر البيانات الشخصية عندما لا يكون ذلك ممكناً من خلال بذل الجهود المعقولة، أو عندما يتم انتهاك حقوق أشخاص غير الفرد. ويجب أن يكون أصحاب البيانات قادرين على تصحيح المعلومات الشخصية المتعلقة بهم أو تعديلها أو حذفها عندما تكون غير دقيقة أو تتم معالجتها وفقاً لهذه المبادئ؛ إذا كانت هناك أسباب مقنعة للشك في قانونية الطلب، يمكن للمنظمة أن تقتضي مزيداً من التبريرات قبل الشروع في التصحيح أو التعديل أو الحذف. وليس من الضروري إرسال إخطار بأي تصحيح أو تعديل أو حذف إلى أطراف ثالثة تم الإفصاح عن البيانات لها عندما ينطوي ذلك على جهد غير متناسب. يجب أن يكون صاحب البيانات أيضاً قادراً على الاعتراض على معالجة البيانات الشخصية المتعلقة به إذا كانت هناك أسباب مشروعة مقنعة تتعلق بوضعه الخاص. ويقع عبء إثبات أي رفض على جهة استيراد البيانات، ويمكن لصاحب البيانات دائماً الطعن في الرفض أمام السلطة.
 6. البيانات الحساسة: يجب على جهة استيراد البيانات اتخاذ تدابير إضافية (مثلاً فيما يتعلق بالأمن) حسب ما هو ضروري لحماية هذه البيانات الحساسة وفقاً لالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة 2.
 7. البيانات المستخدمة لأغراض التسويق: في الحالات التي يتم معالجة البيانات فيها لأغراض التسويق المباشر، يجب تطبيق إجراءات فعالة نتيج لصاحب البيانات في أي وقت "اختيار عدم" استخدام بياناته لمثل هذه الأغراض.
 8. القرارات التلقائية: للأغراض المنصوص عليها هنا، مصطلح "القرار التلقائي" يعني أي قرار صادر عن جهة تصدير البيانات أو جهة استيراد البيانات ينتج عنه آثار قانونية تتعلق بصاحب البيانات أو يؤثر بشكل كبير على أي صاحب بيانات والذي يستند بشكل حصري على المعالجة التلقائية للبيانات الشخصية المراد منها تقييم الجوانب الشخصية المتعلقة بصاحب البيانات، مثل أدائه في العمل، مدى جدراته للانتماء، الموثوقية، السلوك، إلخ. ولا يجوز لجهة استيراد البيانات إصدار أية قرارات تلقائية تتعلق بأصحاب البيانات، إلا عندما:
- أ) 1- تقوم جهة استيراد البيانات بإصدار مثل هذه القرارات عند الدخول في عقد ما أو أدائه مع صاحب البيانات، و



2 – يُعطى صاحب البيانات فرصة لمناقشة نتائج أي قرار تلقائي ذي صلة مع أحد ممثلي الطرفين الذي يتخذ هذا القرار أو يقدم تعهدات للطرفين بأي شكل آخر.

أو

ب) في الحالات التي ينصّ فيها قانون جهة تصدير البيانات على غير ذلك.

الملحق "ب"
وصف عملية النقل
(ليتم استيفاؤه من قبل الأطراف)

مواضيع البيانات

تتعلق البيانات الشخصية المنقولة بفئات مواضيع البيانات التالية:

زبائن جهة تصدير البيانات.

أغراض عملية (عمليات) النقل

تتم عملية النقل هذه للأغراض التالية:

لتمكين جهة استيراد البيانات من:

1. إرسال المراسلات المتعلقة بالمنتج أو الخدمة إلى الزبائن؛ أو
2. تسجيل الزبائن لغايات الدعم فيما يتعلق بالخدمات أو المنتجات؛ أو
3. التواصل مع الزبون بشأن عمليات تجديد العقد؛ أو
4. تأكيد ما إذا كانت أنشطة التسويق تتم من قبل أو بالنيابة عن الآخر قد أدت إلى جيل رائد لأغراض المبيعات وأنشطة إدارة الجيل الرائد ذات العلاقة؛ أو
5. إثبات تنفيذ متطلبات برنامج HPE Partner Ready أو توافقه مع الأنشطة الخاصة بدفعات مزايا HPE؛ أو
6. التواصل للمتابعة مع الزبائن الذين تحددهم شركة HPE أو برنامج HPE Partner Ready كفرص مبيعات.

فئات البيانات

تتعلق البيانات الشخصية المنقولة بفئات البيانات التالية:

الاسم وتفاصيل بيانات الاتصال التجاري.

الجهات المستلمة

يجوز الإفصاح عن البيانات الشخصية المنقولة فقط للمستلمين التاليين أو فئات المستلمين التالية:

الكيانات التابعة لجهة استيراد البيانات ومزودي خدماتها ومستشاريها المهنيين.

البيانات الحساسة (إن كان ذلك ملائماً)

تتعلق البيانات الشخصية المنقولة بفئات البيانات الحساسة التالية:

لا يوجد

نقاط الاتصال لاستفسارات حماية البيانات



Hewlett Packard
Enterprise

جهة تصدير البيانات

.....
.....

جهة استيراد البيانات

.....
.....